تولي الحكومة السورية اهتماماً خاصاً في سياستها العامة بالقطاع الزراعي، لكونه يشكل قطاعاً رائداً في الاقتصاد الوطني، ويوظف ثلث القوى العاملة، ويُحافظ على مستوى ممتاز من الاكتفاء الغذائي الذاتي. وقد اتبعت الحكومة السورية إجراءات عدة بهدف الاستثمار في القطاع الزراعي وتشجيع الري الحديث للحفاظ على الثروة المائية.لقد بلغ عدد المشاريع الزراعية المشمولة بين عامي ١٩٩١ ـ ٢٠٠٧ ، حوالي ١٧٦ مشروعاً بلغ منها حوالي ٢٨ مشروعاً عام ٢٠٠٧ توزعت المشاريع بين تربية مواشي وحيوانات وتسمينهابحدود ١٤٣ مشروع، وإنتاج زراعي وري وخدمات زراعية حوالي ٣٣ مشروع.فرص العمل المقدرة في المشاريع الاستثمارية تبقى فرص العمل من أهم ما تعول عليها البلدان من استقطاب المشاريع الاستثمارية، عندتشميلها بقوانين الاستثمار. لكن الإشكالية التي تكمن في هذا المجال هي تهرب المستثمرين من تسجيل العمال لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. وهذا الأمر تم تلافيه في المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار، عندما منح درجات حسم ضريبي إضافية يستفيد منها المشروع الذي يكون عماله مسجلين لدى التأمينات الاجتماعية والمشاريع الاستثمارية مهما كان نشاطها تولد فرص عمل غير مباشرة تقدر من ثلاث على خمس فرص عمل غير مباشرة تحدثهاكل فرصة عمل مباشرة، وتقدر فرص العمل المباشرة التي تولدها المشاريع المشتملة على قانون الاستثمار بين عامي ١٩٩١ ٢٠٠٧، حوالي (٢١٨٣٩٨) فرصة يكون نصيب القطاعب مرتكزات السياسة الزراعية:ترتكز السياسة الزراعية المشتركة على إستراتيجية موحدة يمكن تعريفها بمجموعة التوجهات: في التشريعات الزراعية) و (المدخلات التنموية) أي مجموعة الخطط والمشاريع الذاتية والمنسقةببعضها، و برامج التنمية الزراعية المشتركة المكملة والمساندة للجهود الذاتية).ت المركز الوطني للسياسات الزراعيةهو مديرية تابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تأسس عام ٢٠٠٠ بدعم من منظمة (الفاو)

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي